«نابيسكو» تجدد عقداً نفطياً بـ 80 مليون دولار

أفادت الشركة الوطنية للخدمات البترولية «نابيسكو» بأن شركة نفط الكويت جددت عقدها مع «نابيسكو» لتقديم خدمات الأنبوب الملفوف وتحفيز الآبار والخدمات المرتبطة بنحو 80 مليون دولار ولمدة 5 سنوات مع سنة واحدة تجديدا اختياريا، ومن المتوقع ان يكون هامش ربح العقد المذكور نحو 10٪.

15٪ تراجع اقتراضها من البنوك في 2014 وتقليص حصتها لأقل من 3٪

بعد 7 سنوات من الأزمة.. ما مستقبل شركات الاستثمار؟

شريف حمدي

بحلول سبتمبر المقبل يكون قد مضى 7 سنوات على ظهور تداعيات الأزمة المالية على شركات الاستثمار الكويتية التي ظهرت شرارتها الأولى في سبتمبر 2008 عندما بدأ التعثر في شركات الاستثمار يلوح عبر ما نشرته بعض الشركات على موقع البورصة يفيد بعدم قدرتها على تسديد التزاماتها للبنوك، وخلال تلك السنوات سجلت شركات الاستثمار خسائر قياسية في 5 سنوات متتالية (2008 – 2012) تقدر بنحو 2,6 مليار دينار، ثم عادت لتتحول لربحية في آخر عامين (2013 – 2014) تقدر بـ 190 مليون دينار.

ورغم هذا التحول الإيجابي في ظاهره، إلا أن هناك عدة عوامل تجعل السؤال مبررا حول مستقبل كثير من شركات الاستثمار بالكويت خلال الفترة المقبلة. وأبرز 4 عوامل رصدتها «الأنباء» في هذا السياق هي كالتالي:

1ـ تراجع القروض البنكية

تراجع نسبة القروض البنكية الممنوحة إلى شركات الاستثمار بنهاية عام 2014 بنحو 15٪ مقارنة بـ 2013، وذلك وفقا لتقرير الاستقرار المالي الصادر عن بنك الكويت المركزي لعام 2014 الذي صدر مؤخرا، حيث أشار التقرير إلى أن جميع القطاعات المختلفة شهدت نموا في الائتمان باستثناء شركات الاستثمار، ببلوغ إجمالي القروض في 2014 نحو 1,5 مليار دينار انخفاضا من 1,7 مليار في 2013 التي شهدت تراجعا عن العام الذي سبقه بـ 21٪، مما قلص حصة شركات الاستثمار الكويتية من إجمالي القروض في 2014 إلى أقل من 3٪، وهو ما يعد دلالة واضحة على تراجع انكشاف البنوك على شركات الاستثمار نتيجة عدم الثقة في أغلب شركات القطاع، حيث يستمر تراجع النمو السنوي لحجم الإقراض لهذا القطاع منذ بداية الأزمة في 2008، وبخفض استدانة أكثر هذه الشركات من البنوك تكون هناك صعوبة في الحصول على التمويل اللازم للإنفاق على الأنشطة خاصة لدى شركات الاستثمار التي تعمل في أنشطة أخرى تحتاج الى تمويلات كبيرة كالنشاط العقاري على سبيل المثال.

2ـ بيع الأصول

اضطرت اغلب شركات الاستثمار إلى التخلي عن أغلى ما تملك من أصول مقابل إبرام عقود تسوية مع الجهات الدائنة في السنوات الأخيرة، وكانت «الأنباء» قد أشارت في تقارير سابقة إلى أن عقود التسوية في 2013 بلغت نحو 750 مليون دينار، وفي 2014 بلغت نحو 350 مليون دينار، وفي النصف الأول من 2015 بلغت نحو 100 مليون دينار، أي ان الشركات التي أبرمت تسويات تخلت في آخر عامين ونصف العام عن أصول قيمتها 1,2 مليار دينار، وهو ما يعني أن الشركات التي خرجت من عنق الأزمة عن طريق إبرام عقود تسوية، أو التي جدولت ديونها وفي طريقها أيضا للتخارج من أصول لسداد استحقاقات خطط إعادة هيكلة الديون، أصبحت بلا أصول تقريبا أو بالأحرى بلا أصول مهمة كانت ترتكز عليها في استثماراتها أو كانت تدر عوائد عليها جيدة.

3ـ وضع البورصة

مع اختلاف الأوضاع بالبورصة الكويتية في السنوات التي تلت الأزمة المالية وإحداث تحول رقابي جذري بإنشاء كيان هيئة أسواق المال في 2010، اختلف نموذج عمل كثير من الشركات الاستثمارية التي كانت تعمد إلى تأسيس شركات ورقية وطرحها للاكتتاب وتحقيق أرباح قياسية من وراء هذا النموذج في العمل الذي انتهى تماما وأصبح من الماضي الأليم للآلاف من صغار المستثمرين الذين خسروا مليارات يصعب حصرها، وبالتالي فإن هذه النوعية من الشركات فقدت الدجاجة التي كانت تبيض لها الذهب، وهي الآن تقريبا بلا عمل ما يجعل استمراريتها على المحك.

4ـ شبح الشطب

من خلال رصد لـ «الأنباء» تبين أن قائمة أكثر 10 شركات لديها خسائر تراكمية بالبورصة الكويتية تتراوح ما بين 40٪ و73٪ تضم 6 شركات استثمارية، ما يعني أن هذه الشركات يلاحقها شبح الشطب من البورصة في حال تخطت نسبة خسائرها الرأسمالية 75٪. وفي هذا الإطار يجب ذكر أن تداعيات الأزمة المالية أسفرت عن شطب 10 شركات استثمار من البورصة بقرارات من هيئة أسواق المال لأسباب مختلفة، فضلا عن انسحاب 4 شركات استثمارية أخرى من البورصة طواعية ومثلها بالطريق لعدم القدرة على تلبية استحقاقات المرحلة المقبلة والمتمثلة في تطبيق قواعد الحوكمة.

البقاء للأصلح

ورغم الأوضاع الصعبة لكثير من شركات الاستثمار، فإن هناك نماذج إيجابية قادرة على الاستمرارية كونها تنتهج أساليب عمل متطورة قائمة على فكر احترافي، وتتبنى سياسات مبنية على تحاليل ودراسات مهنية بما يضمن تحقيق الاستراتيجيات والأهداف المرسومة.

شركات باعت أغلى ما تملك لإبرام تسويات بـ 1,2 مليار دينار في آخر عامين ونصف العام.. وأصبحت بلا أصول

شركات بلا عمل حالياً بعد انتهاء زمن فوضى الشركات الورقية.. واستمراريتها أصبحت على المحك

كثير من الشركات أوضاعها لاتزال صعبة.. والبقاء للأصلح

أعلى 10 شركات محققة خسائر تراكمية بالبورصة بينها 6 استثمارية يلاحقها شبح الشطب

عمومية «دار الاستثمار» توافق على طلب الصلح الواقي من الإفلاس

أحمد محمود

وافقت الجمعية العمومية العادية لشركة دار الاستثمار المنعقدة أمس على قيام الشركة بطلب الصلح الواقي من الإفلاس أو الدخول بأي نظام قانوني آخر يؤدي إلى اعادة هيكلة ديون الشركة أو تسوية ديونها وابراء ذمتها من هذه الديون. وجاء قرار العمومية بطلب الصلح الواقي من الإفلاس بعد حكم محكمة الاستئناف الكويتية في يوليو 2014 برفض طعن الشركة على إخراجها من مظلة قانون الاستقرار المالي الذي كان يوفر لها الحماية القانونية من ملاحقة الدائنين. وصدر قانون الاستقرار المالي في عام 2009 لمساعدة الشركات المتعثرة وذلك بعد أن غرقت في الديون إثر الأزمة المالية العالمية.

وتسعى الشركة لإعادة هيكلة ديونها التي قدرتها مصادر بنحو 500 مليون دينار، مع رفض دائنين مقترحات قدمتها الشركة لتسوية ديونها من بينهم بيت التمويل الكويتي.

ويذكر أن شركة دار الاستثمار أدرجت بند «الصلح الواقي من الإفلاس» على جدول أعمال عموميتها بعد موافقة هيئة أسواق المال عليه، حيث يحتاج الصلح لإقراره موافقة ثلثي الدائنين على خطة سداد المديونيات، ويتم التقدم به في حال تعرضت الشركة إلى دعوى افلاس من احد الدائنين أو في حال صدور أحكام تنفيذ ضدها.

ووافقت العمومية التي عقدت بنصاب بلغ 75,64٪ على تفويض مجلس ادارة الشركة باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ الصلح الواقي من الافلاس.

وقامت عمومية الشركة بانتخاب اعضاء مجلس إدارة للثلاث سنوات المقبلة.

الحساوي: هل إلغاء دعم الوقود سيكون نتيجة حتمية؟

وجه رئيس تحرير مجلة المصارف في عددها الجديد تساؤل المطروح بالنسبة للكويت هو: هل يكون إلغاء دعم الوقود نتيجة حتمية؟ ويعتقد الحساوي أنه إذا كان هناك توجه لدى الدولة في تخفيض دعم الوقود، فإن التوقيت قد يكون مناسباً لأن الفجوة بين الأسعار المحلية والعالمية لن تكون كبيرة في ظل المستويات المنخفضة التي وصلت إليها الأسعار العالمية ووجود توقعات بارتفاعها إلى مستوياتها السابقة خلال عدة سنوات قدرها البعض بخمس سنوات، الأمر الذي قد يجعل هناك قبولاً لدى المواطنين بهذه السياسات، وقد يحد نسبيا من الضغوط السياسية والاجتماعية.

د. حمد الحساوي

وصدر عدد أغسطس 2015 لمجلة المصارف متضمناً أبرز التطورات المصرفية والاقتصادية العالمية والمحلية والعالمية لن تكون كبيرة في ظل المستويات المنخفضة التي وصلت إليها الأسعار العالمية ووجود توقعات بارتفاعها إلى مستوياتها السابقة خلال عدة سنوات قدرها البعض بخمس سنوات، الأمر الذي قد يجعل هناك قبولاً لدى المواطنين بهذه السياسات، وقد يحد نسبيا من الضغوط السياسية والاجتماعية.

أخبار البورصة

«سيتي جروب» تربح 3.5 ملايين دينار بالنصف الأول

قال رئيس مجلس إدارة شركة سيتي جروب يعقوب الشرهان إن الشركة حققت أرباحا صافية بنهاية النصف الأول من السنة الحالية بلغت 3.5 ملايين دينار بالمقارنة مع أرباح صافية بلغت 2.8 مليون دينار عن الفترة نفسها من السنة الماضية محققة ارتفاعا بنسبة 25%. وبلغت ربحية السهم الواحد 31.5 فلسا بنهاية النصف الأول للسنة الحالية مقابل 25.3 فلسا للسهم الواحد بنهاية النصف الأول للسنة الماضية.

ووصلت إيرادات الشركة التشغيلية بنهاية النصف الأول من السنة الحالية 9.8 مليون دينار مقابل 9 ملايين دينار بنهاية الفترة نفسها من السنة الماضية أي بزيادة نسبتها 9%، أما صافي الربح التشغيلي فقد بلغ 3.6 مليون دينار مقابل 3.ملايين دينار أي بزيادة نسبتها 21%.

51% نمو أرباح «الورقية»

قالت شركة الشعيبة الصناعية «الورقية» إن الأرباح الصافية للنصف الأول من العام الحالي ارتفعت إلى 956 ألف دينار، مقابل أرباح بنحو 634 ألف دينار بالنصف الأول من الماضي بنسبة نمو 51%. وأضافت «الشركة»، في بيان على موقع السوق أن ارتفاع الأرباح النصفية يعود إلى الزيادة في الإيرادات التشغيلية. وأوضحت الشركة أن البيانات أظهرت تحقيق صافي أرباح 511 ألف دينار بالربع الثاني، مقابل أرباح بنحو 394 ألف دينار بذات الفترة من 2014، بنمو نسبته 30%.

البورصة: إيقاف سهمي «عيادة» و«ميدان» الأحد المقبل

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأنه سيتم وقف التداول في أسهم الشركة الكويتية للخدمات الطبية «عيادة ك» وأسهم شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان «ميدان» اعتبارا من الأحد 9/8/2015، وذلك تطبيقا لقرار لجنة السوق رقم 4 لسنة 2007، والقاضي بإيقاف التداول في أسهم الشركات المدرجة في السوق في حالة عدم قيام الشركة بعقد الجمعية العامة التالية لانتهاء السنة المالية خلال 45 يوما من تاريخ موافقة السوق على بياناتها المالية السنوية. وسيعاد التداول في أسهم الشركتين بعد انعقاد الجمعية العامة.

شراء السيارة أم استئجارها.. أيهما تختار؟

مدحت فاخوري

يعتبر امتلاك سيارة جديدة وقيادتها والتجول بها في الطرقات احد أحلام الكثير من الشباب، ولكن هذا الحلم قد يقف أمام بعض العقبات، في مقدمتها التمويل اللازم لشراء هذه السيارة، لذلك فقبل ان يقنعك مندوب مبيعات شركة السيارات بالتوقيع على عقد شراء أو استئجار السيارة يجب عليك ان تدرس جيدا كيف ان امتلاكها أو استئجارها سيؤثر على ميزانيتك.

فقرارك قد يوفر لك الكثير من المال كما انه قد يكلفك الكثير من المال حيث يتوقف هذا الأمر على شروط عقد الاستئجار أو القرض إلى جانب المدة التي تنوي الاحتفاظ بها بسياراتك الجديدة، ومن أجل مساعدتك على اتخاذ القرار المناسب قامت مجلة Money Magazine بعرض آراء بعض الاستشاريين في مجال تمويل وتأجير السيارات، مما قد يسهل الأمر لك في اتخاذ قرارك، وذلك من خلال عرض فوائد الاستئجار والشراء حتى يتسنى لك اتخاذ القرار الصحيح بما يتناسب مع ميزانيتك وأسلوب حياتك.

منافع الشراء والتأجير

يعتبر الاختيار الأمثل عند التفكير في السيارة هو شراءها، ولكن هذا الخيار قد لا يكون الأمثل لدى الكثير ممن يقبلون على هذه الخطوة خاصة ان غالبية الكويتيين يلجأون إلى تمويل شراء سياراتهم الجديدة، فتمويل شراء السيارة ليس بالشيء الرديء اذا ما كنت تفكر في الاحتفاظ بها لأكثر من 3 سنوات، حيث ان قيمة أقساط القرض ستكون أقل من قيمة إيجارها لمدة 3 سنوات أو أكثر، إلى جانب انه مع نهاية هذه المدة ستمتلكها، وفيما يلي عرض لأبرز منافع الشراء والتأجير:

1ـ منافع الشراء:

- يعتبر كل قسط تدفعه لشراء سيارتك بمنزلة ادخار في شيء ستمتلكه بالنهاية، وهذا عكس التأجير.
- عند شرائك للسيارة فلن ترتبط بالتزام شهري بقدر ما هو نوع من أنواع الادخار.
- هناك فائدة أخرى للشراء وهي ان قيمة التأمين ستكون أقل مما هي عليه في حالة الإيجار.

2ـ منافع التأجير:

- بعض عقود الإيجار لا تتطلب من المستأجر دفع مبلغ كبير كدفعة مقدمة.
- غالبا ما يكون القسط الشهري الثابت أقل من القسط الشهري للقرض المستخدم لتمويل شراء السيارة.
- الاستئجار يوفر لك تحديث السيارة بأفضل الموديلات الجديدة، فلن تكون مع التزام طويل الأمد بسيارتك.
- وفي حالة الاستئجار لا يدفع المستأجر سوى تكاليف الاستهلاك إلى جانب بعض الفائدة مقارنة بالشراء.
- الالتزام بالتأجير يكون قصير المدى فمعظم فترات الإيجار غالبا ما تتراوح بين 2 و3 سنوات.
- هناك بعض الأشخاص يلجأ للاستئجار للحصول على المزيد من راحة البال من حيث الضمان وتكليف الصيانة القليلة.